

تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجاً

عاصم شحادة علي(*)

أستاذ مشارك، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يعد البحث العلمي بماليزيا من وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والإنتاج الأدبي والفني. والبحث العلمي يرتبط ارتباطاً مباشراً بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عدة، ومنها: الصناعة والزراعة والخدمات. وللبحث العلمي علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي. في ضوء ذلك نتناول أهمية البحث العلمي وتمويله وأثره في التنمية البشرية بماليزيا.

أولاً: البحث العلمي وعلاقته بالتنمية البشرية

تسهم البحوث العلمية ومراكز الدراسات بتقديم الأفكار التربوية، وتساعد على تطور البناء التعليمي. وتقوّم الجامعات في العالم الإسلامي والعربي مؤسسات البحث العلمي، وتشجع كتابة البحوث العلمية المحكمة التي تحقق أهدافاً وغايات مهمة، لها علاقة بتطوير التعليم وإيجاد السبل المتاحة التي يمكن أن تؤدي إلى بناء تعليمي يرتبط بالحياة الاقتصادية، ويحقق المطالب السياسية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، ولمؤسسات البحث العلمي التي يمكن أن تكون في صورة مراكز البحوث في الجامعات، أو كليات الدراسات العليا التي تحدد مجالات البحوث والدراسات التي يمكن تناولها لتحقيق الأهداف المنوطة بها.

والرؤية المستقبلية بمؤسسات البحث العلمي، ومراكز الدراسات، ترتبط بالإنسان الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية. ويؤكد بعض الباحثين أن مؤسسات البحث العلمي، أو مراكز الدراسات، أو مراكز البحوث في الوطن العربي مثلاً، تواجه مشكلة كبيرة تتمثل بالإبداع، لا في عدد العلماء، حيث ذكر أنطوان زحلان أن الفرق الشاسع بين الوطن العربي والكيان

الإسرائيلي في فلسطين المحتلة ليس نتيجة للنقص الواسع في عدد الجامعات العربية، أو في مراكز البحوث العربية. وذكر الباحث أن ثمة ٣٠٠ - ١٠٠٠ مركز أبحاث في الوطن العربي لعام ١٩٨٢، ويتساوى - كما ذكر - عدد البحاثة لدى دولة العدو اليهودي، ولدى جمهورية مصر العربية: ١٢,٠٠٠ (اثنا عشر ألفاً) من دولة العدو اليهودي، وثمانية عشر ألفاً، من مصر وذلك لعام ١٩٧٦، ومع حوالى خمسين ألف عربي يعملون، إما أساتذة، أو أعضاء معاهد أبحاث، فالمشكلة إذن تكمن في القدرة على الإبداع^(١). وتخصص الدول المتقدمة مبالغ مالية كبيرة ومتزايدة من أجل البحث العلمي؛ فحسب إحصائيات منظمة اليونسكو للعام ٢٠٠٤ خصصت الدول العربية ما نسبته ٠,٣

**من المشكلات التي تواجه
الأمة الإسلامية في المجال
العلمي في وقتنا الحاضر،
مشكلة المعلومات وأثرها في
البحث العلمي الذي لا تتحقق
أهدافه إلا إذا ارتبط بالتنمية.**

بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وفي تقرير المعرفة عام ٢٠٠٩ يكشف لنا عن تدني المردود العلمي في الوطن العربي، وهو تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة عن البحث العلمي في الوطن العربي، حيث كان أبرز التحديات في واقع البحث العلمي في مجال التمويل، واعتماد التمويل للبحث العلمي على مصدر واحد بلغ نسبة ٩٧ بالمئة من التمويل المتوافر للبحث

العلمي في المنطقة العربية، وكذلك نسبة إسهامات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي كانت ضئيلة، حيث لم تتجاوز ٥ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للعام للبلدان العربية، واعتماد التمويل على برامج الجامعات الرسمية بشكل عام، مع وجود عجز واضح في استقطاب تمويل المؤسسات الخارجية أو القطاع الخاص^(٢). وخصصت دول جنوب شرق آسيا ٣,٢ بالمئة؛ حيث أولت هذه الدول أهمية متزايدة للبحوث وتطوير البحث العلمي، ولا سيما ماليزيا إذ شجعت على البحوث العلمية الجادة المرتبطة بالتنمية، وربطت ذلك بخدمة الاقتصاد، وقد بلغت نسبة الإسهام في تمويل البحوث العلمية والإنسانية بماليزيا نسبة عالية، فمثلاً وضعت ماليزيا ميزانية تقدر بحوالى ١٢ بليون رنجت ماليزي (تقريباً يوازي ٣,٥ بليون دولار أمريكي)، دعماً للبحوث والتطوير والتقنية الحديثة والعلوم على مستوى الجامعات لعام ٢٠٠٨^(٣). وعند مقارنة الدعم المالي للبحوث الجامعية في الوطن العربي بماليزيا، نجد أن ماليزيا قد سبقت الوطن العربي كله في مجال تمويل البحوث، فمثلاً نجد أن

(١) أنطوان زحلان، «الإنتاج العلمي العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٢ - ٣٥؛ وما ذكره في إحصائيات حديثة تبين نسبة الاهتمام بالبحوث العلمية لدى الدول العربية والأوروبية لعام ١٩٩٩، انظر: سعيد عبد الله حارب، **مستقبل التعليم وتعليم المستقبل** (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠١)، ص ١٤.

(٢) **تقرير المعرفة ٢٠٠٩** يكشف عن تدني المردود العلمي في الوطن العربي، انظر جامعة اليرموك الأردنية، موقع إلكتروني: http://www.yu.edu.jo/index.php?option=com_content&view=article

(٣) Ella Syafputri, «Malaysia Boosts University R&D,» 24 September 2007, < <http://www.scidev.net/en/news/malaysia-boosts-university-rd.html> > .

جامعات الدول العربية للبحث العلمي، كما ذكر أحد الباحثين لعام ٢٠٠٧، خصصت في ميزانياتها ما نسبته ١ بالمئة، وبلغ الدعم المالي للبحوث في الجامعات العربية كافة حوالى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي^(٤)، وفي دولة كماليزيا التي تعد أنموذجاً يحتذى للعالم الإسلامي بشكل عام، حيث برز الكم النوعي من البحوث والمجالات التي ترتبط بالتنمية، ونخص بالذكر البحوث العلمية التي تتناول موضوعات حيوية، كالفيزياء، والهندسة، والكيمياء، والأحياء، والصناعة والتقنية وتقنية المعلومات والاتصال وغيرها من الموضوعات الحيوية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وكذلك في مجال العلوم الإنسانية التي تتعلق ببناء الإنسان المواطن المسلم.

ومن المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية في المجال العلمي في وقتنا الحاضر، مشكلة المعلومات وأثرها في البحث العلمي. فعالم العولمة بجميع أبعادها الثقافية والفكرية والاقتصادية والإعلامية والسياسية، وعالم الاتصال بجميع رسائله المتنوعة مثل جهاز الشاشة الصغيرة (محطات التلفزة)، وشبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت WWW)، والمجلات الملونة، والدوريات والنشرات العلمية، والصحف المختلفة، والإذاعات، ومراكز البحوث العالمية، والمنظمات الدولية في مجال الثقافة والعلوم والفكر؛ هذه الوسائل فتحت آفاقاً واسعة، وأبواباً عديدة لكل من يبحث عن المعلومات أو التوثيق، وأصبحت متداولة، وسهلة في الحصول عليها بأثمان رخيصة، يمكن لأي فرد شرائها، واستخدامها في أي وقت.

وتؤدي الجامعة مهمة كبرى في المجالات التنموية، إذ يلاحظ في أقطار العالم الإسلامي، أن ثمة عوامل خارجية لم تؤد مهمتها على الشكل المطلوب، كالقنية و الأعمال الاستشارية التي لها تأثير كبير في جوانب الحياة المختلفة، ولا سيما في السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر والتعليم، ولم تؤثر تأثيراً فعالاً في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن هذه السياسات التنموية تقوم على أساس مفهوم التنمية غير المتوازية الذي أدى من ثم إلى تهميش مهمة الطاقات المحلية (المادية والبشرية) في المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية، وكان ذلك من أسباب التخلف الذي أصاب عالمنا الإسلامي، بدليل التبعية بأنواعها في إطار السياسة والاقتصاد، والاجتماع والثقافة والعلم والتقنية. وبناء على ما ذكرناه آنفاً، فإن مهمة التعليم الجامعي بخاصة، والعالي سوف يبقين على ما هما عليه ثانويين.

وتعتمد المهمة المستقبلية في البحث العلمي على أساس الرغبة في البحث فيه، وعلى أساس الأغراض التي من أجلها كتبت البحوث ونظمت، وعلى ما يتصل بجانب الطلب، ويتخذ هذا الجانب على المستويات العليا في الدولة، وفي القطاع العام، والمشارك والخاص^(٥).

ويبرز الواقع الذي تعيشه دول العالم الإسلامي والعربي حقيقة مفادها أن الفئات

(٤) انظر: عماد البرغوثي ومحمود أبو سمرة، «مشكلات البحث العلمي في العالم العربي»، مجلة الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، السنة ١٥، العدد ١٦ (٢٠٠٧).

(٥) انظر: عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨)، ص ١١٣.

الحاكمة أو وزاراتها لا توجه طلبتها إلى المؤسسات البحثية، والعلمية المحلية، بل إلى المؤسسات الأجنبية الاستشارية، وتعتمد المهمة المستقبلية للبحث العلمي على قرار الحكومات الإسلامية في تحويل اتجاه الطلب نحو المؤسسات البحثية والعلمية المحلية بغرض البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الحاضر والمستقبل.

١ - البحث العلمي

ومن مهام البحث العلمي، ما يأتي :

أ - للبحث العلمي أهداف لا تتحقق إلا إذا ارتبط بالتنمية. وهذا يعني استدعاء الخصائص الحضارية والثقافية للأمة، حتى تحقق مجالات البحث العلمي القدر الكافي من معرفة النفس، والثقة بها، والشعور بالانتماء إلى الأمة الإسلامية ذات الحضارة الراسخة في العلم والتقدم.

ب - مهمة البحث العلمي نشر المعرفة العلمية في المجتمع لإيجاد تربة خصبة تمد العلماء بالعناصر الجديدة، وتهيئ لهم المكانة الاجتماعية التي تعين على النهوض برسالة الأمة نحو المجتمع والإنسانية والحضارة، ويرتبط بهذا كله قدرة العلماء على مواكبة البحوث العلمية، ومتابعتها، والمواصلة مع ما يصدر منها من نظريات وتطبيقات، حيث يسير مع هذا الجانب إعداد الأفراد الذين ينهضون بأعباء البحث العلمي ليكونوا قادرين على المواءمة بين نظريات الغرب وتطبيقاته، وخصائص المجتمع الإسلامي وطبيعته.

ج - إيجاد المؤسسات ذات الأهداف الواضحة، والتنظيم الدقيق، حيث يتناول الباحثون موضوعات وميادين مختلفة تتصل بتنمية المعرفة وتطويرها، وبخدمة المجتمع وحاجاته.

د - التنظيم الدقيق في إطار مؤسسات البحث العلمي المنظم، من أجل تحقيق الإنجازات العلمية والصناعية، والسير مع أولويات البحث العلمي بالاهتمام بأبحاث الطاقة الذرية للأغراض السلمية، واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية في الطب النووي، وغيرها من المجالات العلمية التي تساعد على التطوير والصناعة.

هـ - قيام مؤسسات البحث العلمي، ببناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات، وتوفير البيانات والأرقام المحصنة الدقيقة، والتفصيلية الشاملة القادرة على تقديم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع، وعن متطلبات المستقبل، وهذا يعني تأسيس نظام متقدم للمعلومات يلبي حاجات الباحثين لاختصار الوقت والجهد، وتطوير أجهزة المعلومات، والتخطيط، وإنشاء شبكة معلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي.

و - ارتباط مفهوم التنمية في الإسلام بمهام المؤسسات للبحث العلمي ومراكز البحوث، وذلك بانطلاقها من واقع المجتمع الإسلامي وخصائصه، وأن تكون النظرة لدى هذه المؤسسات شاملة للعالم الإسلامي كله، لما يتوافر فيه من موارد طبيعية ومالية، وبشرية، ومن رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

٢ - مفهوم التنمية البشرية

نبدأ بتحديد مفهوم موارد بشرية، إذ تشير الأدبيات الغربية والعربية إلى أنها تعني النظر إلى الإنسان نظرة مجتمعية ترى فيها الغابة وليس الشجرة وتفصيلها^(٦)، وهذا يعني أن البشر أداة التنمية وغاياتها حيث تستخدم إدارة الجودة الشاملة من أجل تنمية البشر.

ويقصد بمفهوم موارد الحشد والتعبئة والحصص^(٧)، أن أية تنمية حقيقية لا بد أن تعتمد على الإنسان الحر الذي يتمتع بكامل حقوقه. وقد أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية مكانة واسعة من الاهتمام بوصفها من أعلى درجات الاستثمار، وكان ذلك على مستوى عالمي ومحلي.

والعناية بتنمية الموارد البشرية أخذت أبعاداً عدة، ومنها: الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية؛ فمثلاً في الأبعاد الاقتصادية اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية عبر تحقيق التقدم لها وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة، فالموظف المؤهل تأهيلاً تعليمياً في ضوء الجودة الشاملة وجودة عالية وتدريب مستمر سيحافظ على الدقة في العمل ويزيد من فرص التعليم الجيد ويحافظ على الوقت، مما يسمح لهذا الفرد أن يجد فرص عمل بوصفه مواطناً ينتج ويحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي؛ وأما البعد الثقافي لتنمية الموارد البشرية فيتمثل في تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع، ويزيد من معرفة الفرد وتمسكه بهويته الثقافية من حيث التراث واللغة والفلكلور، ويزداد مستوى الوعي لديه لما يدور من حوله من تحديات عولمة الأسواق المحلية والعالمية وعولمة تقنيات الاتصالات وعولمة المعلومات والتغيرات التي تحدث ديمغرافياً ونظرة القياديين تجاه العوامل المؤثرة في فاعلية العمل والبيئات الإدارية والتنظيمية التي تتسم بسرعة التحول والتغير وغيرها من التغيرات.

أما البعد الاجتماعي لتنمية الموارد البشرية فيكون في التعليم الذي ينمي قدرات الفرد العقلية والفكرية ويكسبه الأنماط السلوكية وقيمها المتوازنة، مما يؤدي به إلى تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية. ويمكن أن نضيف بعداً آخر يتعلق بتنمية الموارد البشرية وهو البعد الأمني؛ إذ إن عناية الدولة أو المؤسسة التعليمية بتعليم الفرد وتدريبه يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة التي تتناقض مع التعليم، مما يساهم في الاستقرار الأمني للمجتمع.

وهذه الموارد البشرية لها دور مهم في عمليات التنمية في الدول النامية خصوصاً، حيث تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن العمل يعد من أهم العناصر الإنتاجية المؤثرة في المجتمع والتنمية، وكذلك قرارات منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال التي

(٦) Alan Nankervis, Robert Leigh Compton and Marian Baird, *Human Resource Management Strategies and Processes*, 5th ed. (Toronto: Nelson Education, 2005), p. 10.

(٧) محمد عدنان وديع، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي (الكويت:

المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٤)، ص ١١.

أشارت إلى أهمية العنصر البشري وتنميته أكثر من التركيز على رأس المال المادي^(٨).

ويلاحظ أن ارتباط بعض العناصر بالموارد البشرية يمكن لنظام إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه في الجامعات أن يؤثر في تنميتها، ومن هذه العناصر: أولاً، قلة الإسهام في النشاط الاقتصادي، حيث ضعف الإسهام في العالم الإسلامي قياساً بالعالم الغربي بشكل عام، ويعود ذلك إلى أسباب من أهمها ارتفاع الشرائح العمرية الشابة وضعف نشاط المرأة الاقتصادي؛ ثانياً، ظاهرة الانكفاء عن العمل كالتكافل الاجتماعي؛ ثالثاً، البطالة التي تأخذ مساحة واسعة في العالم الإسلامي، والعربي خصوصاً، ويعود ذلك إلى سوء التوزيع للبعد الاجتماعي والسياسي؛ رابعاً، الهجرة للكفايات العلمية في البلاد الفقيرة، والعربية خاصة، بسبب انخفاض الخدمات في بلادهم واتساع الفجوة التقنية بين العالم الثالث والغرب؛ وبيئة العمل من حيث قلة الأجر وعدم إعطاء الحقوق للعاملين^(٩).

ولذلك كان الاستثمار في رأس المال البشري ذا فائدة عظيمة للدولة ولل فرد؛ إذ يقدم لل فرد معارف ومهارات تزيد في دخوله المادية، وتعزز بيئة العمل في المؤسسات التي يعمل فيها، وتساعده على استغلال التقنية الحديثة واستخدامها بما ينفع، وقد يكون الإنفاق على تعليم الفرد وتدريبه عاملاً مساعداً في إظهار الفرد لقدراته ومهارته في المجال الذي يقوم فيه، وهذا من ثم يؤدي إلى زيادة التنمية البشرية.

ولذلك يمكننا أن نعد الفرد الذي أهّل في الجامعات التي طبقت مفاهيم الجودة الشاملة بكل عناصرها عنصراً مفيداً من أجل القيام بما يطلبه سوق العمل من قدرات وكفاية والمنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

وبسبب التغيرات التقنية في السوق نجد أنها تؤدي نقلة نوعية في التعليم، حيث إن التعليم والتنمية صنوان في عالم المعرفة، واقتصاد قائم على المعرفة يعني اقتصاداً قائماً على التعليم، لأن العنصر البشري من أهم مقوماته بلا جدال، والتعليم بحد ذاته عامل رئيسي في

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري ذا فائدة عظيمة للدولة ولل فرد؛ إذ يقدم لل فرد معارف ومهارات تزيد في دخوله المادية، وتعزز بيئة العمل في المؤسسات التي يعمل فيها، وتساعده على استغلال التقنية الحديثة واستخدامها بما ينفع.

(٨) أحمد جميل حمودي، «التربية المقارنة: سياسات تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب بعض دول آسيا

(٨) «الحوار المتعدد»، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، < <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150373> >.

(٩) انظر: محمد عبد الحليم مرسي، هجرة العلماء من العالم الإسلامي (الرياض: جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، مركز البحوث، ١٩٨٤)، ص ١٩؛ نادر فرجاني، رخل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥ وما بعدها، وسليمان إبراهيم العسكري، «تنمية البشر قبل الحجر» العربي، العدد ٦٠٣ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ١٠.

التغيير فهو مصدر التقدم الاجتماعي، والمعرفة هي طريق للوصول إلى غايات الإنسان في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. والمعرفة محرك المجتمع والتعليم وقودها، لذلك عندما توارت أهمية المصادر الطبيعية والمادية برزت المعرفة بوصفها مصدراً من مصادر القوة، وأصبحت عملية تنمية الموارد البشرية هي العامل الحاسم في تحديد مستقبل المجتمع، وهذا بدوره أدى إلى تداخل التنمية بالتعليم، وصار الاستثمار في مجال التعليم من أكثر الاستثمارات التي تدرّ منفعة على المجتمع والفرد، ولا سيما في اقتصاد المعرفة الذي من مراميّه تطبيق التقنية الحديثة في كل المجالات، على سبيل المثال: أصول البرمجيات وبراءات الاختراع وقواعد المعارف ومنتجات صناعة المحتوى من نشر طباعي وإلكتروني وإنتاج تلفزيوني وإعلامي وغيرها، وإبداع الأفكار الجديدة واستغلالها بما يحقق الفائدة^(١٠).

ومن أعمدة التعليم التعلّم الذي يختلف عن التعليم في كونه أوسع من التعليم لأنه يشمل بجانب التعليم جميع أشكال اكتساب المعرفة والخبرات والمهارات من الطفولة إلى مرحلة الشيخوخة، ومن حيث مراعاة الفروق الفردية كون التعليم عملية نسخ مكرر لمحتواه يمنعه أحياناً من الإبداع ويقتل موهبة النابغين. ونتيجة لهذا التوجه نحو التعلم فقد فرض على المجتمع أن يكون المتعلم حائزاً على مهارات عالية وربطه المعرفة بالممارسة والعمل. وأدى التوسع في المعرفة الاقتصادية والقاعدة المعرفية إلى الفرض على المؤسسات التعليمية إعطاء الأولوية للمهارات العقلية على المهارة اليدوية، وهذا بدوره ربط للإعداد التعليمي بالعمل الذي فرضه سوق العمل، ولذلك كانت أدبيات تنمية الموارد البشرية في الجامعات تقتزن كثيراً بالتدريب والتعليم المهني والتقني والتنمية، وهذا ما أشار إليه مفهوم الجودة الشاملة في إعداد الفرد أو الطالب وعضو هيئة التدريس بحضور الدورات وتحسين فاعلية المعلم وتحسين كفايته، وأن يكتسب الطلبة الكفاية والمهارة الأساسية التي تعزز أهدافهم التربوية.

ثانياً: مقارنة بين النظام التعليمي بماليزيا والبلدان العربية

١ - تبدأ الدراسة بماليزيا ابتداء من من كانون الثاني/يناير وحتى الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، ويتكون النظام التعليمي فيها من مراحل عدة، كما يأتي:

التعليم ما قبل المدرسة، وهو رياض الأطفال الذي لا يعدّ من النظام التعليمي، ولكن تقوم به مجموعة من المؤسسات الحكومية والهيئات والمنظمات المدنية والتطوعية والتجارية، وذلك للأطفال ما بين سن ٤ - ٦ سنوات، مع ملاحظة أن جميع هذه المؤسسات تعمل تحت إشراف وزارة التعليم بماليزيا. وتلتزم جميع رياض الأطفال بماليزيا بتدريس الخطوط العريضة للمناهج التي تقدم من قبل وزارة التربية^(١١).

(١٠) انظر: نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة:

٣١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥)، ص ٣٩١.

(١١) انظر: نور افندي بن أحمد شكري، «منهج تعليم اللغة العربية في رياض الأطفال الإسلامية: دراسة

ميدانية تقويمية»، (بحث ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٠).

وبعد رياض الأطفال يمتد **التعليم الابتدائي** لمدة ست سنوات، ويهدف إلى ضمان التنمية الشاملة والمتوازنة لقدرات الأطفال. وهناك نوعان من التعليم الابتدائي بماليزيا، الأول تكون لغة الدراسة فيه باللغة الماليزية لجميع الماليزيين، ومدارس ابتدائية تقدم للطلاب من أصل صيني أو هندي تاميلي، حيث يدرس الطالب أو الطالبة باللغة الأصلية الصينية أو التاميلية مع اللغة الماليزية أو اللغة الوطنية، وتدرّس اللغة الإنكليزية في جميع مدارس ماليزيا الابتدائية. وبعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية يجلس الطلبة إلى الامتحان التحصيلي للمدرسة الابتدائية (Lower Secondary School).

وفي **المرحلة الثانوية** تتكون هذه المرحلة من حلقتين، الأولى التعليم الإعدادي ويمتد مدة ثلاث سنوات، وعند إتمام برنامج الدراسة يتقدم الطلبة إلى الامتحان النهائي الذي يؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا (Upper Secondary School) ومدتها عامان.

أما **التعليم بعد المرحلة الثانوية** (Post Secondary Education) فيعد هذا النوع لحصول الطلبة على شهادة المدارس العليا الماليزية، ويقدم مجموعة من المقررات التي على الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات دراستها لمدة عامين، وبعد النجاح في هذه المدارس يكون خريجوها مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي.

التعليم العالي بماليزيا: يقدم **التعليم العالي** بماليزيا فرصاً عدة لزيادة المعرفة في التخصصات العلمية والإنسانية، وتتضمن مؤسسات التعليم بماليزيا ثلاثة أنواع، وهي: الجامعات، والكليات المتوسطة، ومؤسسات البوليتكنيك، وتتراوح مدة الدراسة فيها ما بين ثلاث إلى أربع سنوات. وتقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف على التحاق الطلبة بالجامعات المحلية، وهناك برامج خاصة بماليزيا تقدم لذوي الإعاقات أو الحاجات الخاصة، وتقسم الإعاقات إلى ثلاثة أنواع، وهي: إعاقات بصرية وأطفال ذوي صعوبات في التعلم، وإعاقات سمعية. وهناك جامعات كثيرة بماليزيا حكومية وأهلية ويبلغ عددها ٤٤ جامعة و٢٥ كلية جامعية متوسطة، بوليتكنيك، و٥٣٧ كلية دبلوم^(١٢).

ونجد أن الحكومة الماليزية تركز في التعليم على الجودة، وقد أسهم التعليم بماليزيا في تحويل المواطنين في المدة ما بين ١٩٧٠ - ٢٠٠١ إلى مواطنين ذوي كفاية علمية في جودة التعليم حيث دعمت الحكومة التعليم وأنفقت مبالغ ضخمة على التعليم في المدارس، وأصبح التعليم مجانياً وإلزامياً للجميع. وفي دراسة للنفقات التي تدعمها الحكومة، بلغ إجمالي النفقات العامة على التعليم حوالي ٢,٩ بليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠٠٠ حوالي ٣,٧ بليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة دعم الحكومة للتعليم المجاني أو التعليم الإلزامي حوالي ٢٠,٤ بالمائة سنوياً من الميزانية العامة للدولة، ويعاقب الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس في هذه المرحلة. وفي عام ٢٠٠١ ارتفعت نسبة النفقات على التعليم بـ ٧ بلايين رينجت ماليزي (بما يعادل ٣,٨ رينجت للدولار الأمريكي الواحد)، وفي عام ٢٠١٠ أقرت الحكومة الماليزية ميزانية

(١٢) انظر: محمد شريف بشير، «استثمار البشر في ماليزيا»، جامعة بتر ماليزيا، ٢٥/٥/٢٠٠٢،

< <http://www.rabitat-alwaha.net/moltaqa/showthread.php?t=26290> > .

التعليم بنسبة عالية جداً قياساً إلى ميزانية عام ٢٠٠٠، إذ بلغت نسبة الدعم للمدارس الابتدائية والثانوية ٣٠ بليون رينجت ماليزي (الدولار الأمريكي يساوي ٣,٠٢٢ رينجت ماليزي). وهذا يدل على اهتمام ماليزيا بالتعليم وأثره في التنمية البشرية^(١٣).

أما النظام التعليمي في البلدان العربية فيلاحظ أنه يختلف قليلاً نوعاً ما، حيث يبدأ التلميذ الدراسة وهو في سن السادسة، ويلتحق بالمدرسة، وينتقل من المرحلة الابتدائية ومدتها ٦ سنوات، إلى المرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، ثم المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، حيث يجلس الطالب إلى امتحان الثانوية العامة التي تؤهله للدخول إلى الجامعة وتحديد التخصص.

ولقد اخترت عيّنات من الإحصائيات المتوفرة لدى الإيسيسكو عن أوضاع التعليم في البلدان العربية، وهي تمثل نموذجاً يمكن تعميمه على سائر الدول العربية الإسلامية، أوجزها كما يأتي^(١٤):

في سورية: نسبة الإنفاق على التعليم : ٢٣,٥٤ بالمئة (التعليم الأولي) - ٢٢,٩١ بالمئة (التعليم الابتدائي) - ١٤,٦٧ بالمئة (الثانوي). عدد التلاميذ والطلاب : ٤,١٤٤,٥٢٥ (إحصائيات عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٠).

في المغرب: نسبة الإنفاق على التعليم (الأولي) : ١٨,٢٥ بالمئة (الابتدائي)، ٢٨,٧٦ بالمئة (الثانوي) ١٩,٩٧ بالمئة النسبة العامة ٥,١٩ بالمئة. عدد التلاميذ والطلاب : ٥,٣٦٩,٠٦٣ (إحصائيات عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٠) عدد الخريجين : ٢٦,٣٠٣ (إحصائيات عام ١٩٩٨ - ١٩٩٨).

في السعودية: نسبة الإنفاق على التعليم : (الأولي) ١٠,٤٨ بالمئة (الابتدائي) ١١,٩٩ بالمئة، (الثانوي) ١٢,٧٣ بالمئة، الإجمالي ٩,٢٧ بالمئة.

في مصر: نسبة الإنفاق على التعليم : (الأولي) ٢٤ بالمئة - (الابتدائي) ٢٢,٩٨ بالمئة - (الثانوي) ١٦,٩٥ بالمئة، النسبة الإجمالية: ٤,٠٥ بالمئة.

وعلى الرغم من قتامة صورة واقع التعليم في الوطن العربي، فإننا لا نذهب إلى القول بفشل سياسات التعليم في البلدان العربية على وجه الإطلاق؛ لأن في ذلك إنكاراً لجهود كبيرة بُذلت، ولا تزال تُبذل، على أكثر من صعيد، ولكننا ننبه إلى أن الاستمرار في العمل بالسياسات التعليمية القائمة في هذا الميدان، من شأنه أن يُفضي إلى نتائج غير مفيدة لتطوير المجتمع وتمكينه من اللحاق بالدول المتقدمة علمياً وصناعياً.

أما التعليم العالي في الجامعات العربية فلا يمكن إحصاء عدد الجامعات لكثرتها،

(١٣) انظر ميزانية الحكومة الماليزية في التعليم على الموقع الإلكتروني: <http://www.edu-talk.net/2009/10/general/education_news/budget-2010-on-education> .

(١٤) انظر: عبد العزيز التويجري، «واقع التعليم في الدول العربية»، <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Taalimarabi/P5.php> .

لكن تتميز بعض الجامعات العربية في التعليم، وهناك بحوث عدة تناولت التعليم في كل بلد وأوضاعه في الجامعات، يمكن النظر إليها في الهامش لكونها كثيرة^(١٥).

٣ - ثمة نموذج مقبول في المؤسسات الحكومية والمالية والشركات العامة والخاصة، لأن الحكومة المالية ركزت في خطتها الاستراتيجية على أهمية الموارد البشرية كي تصبح ماهرة ومبدعة، وذلك عبر التنمية الاقتصادية لماليزيا، حيث وضعت الحكومة خططا لتحقيق رؤية ٢٠٢٠ عبر سياسة اقتصادية تقوم على أساس تخفيض الفقر والتباينات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتشجيع الاستثمار وإعانات الائتمان المالية (Credit Subsidies) والإعفاءات الضريبية (Tax Exception) وجذب الاستثمارات الأجنبية. واشتهرت الصناعة بماليزيا في أواخر الثمانينيات، وفي بداية التسعينيات بدأت بتطبيق المرحلة الثانية لتصبح دولة متقدمة، وهي مرحلة التنمية القومية (New Development Policy) وركزت على الفقر والاعتماد على القطاع الخاص وتقوية الموارد البشرية، وفي هذه المرحلة توجهت الدولة نحو المعرفة وتوليد النمو بشكل ذاتي عبر تقوية الاستثمار الوطني وتنمية القدرات الوطنية وجذب الاستثمار في المجالات الاستراتيجية وإعادة تشكيل الموارد البشرية لدعم المجتمع المعتمد على المعرفة، وهذه النقطة توضح أهمية الجودة الشاملة وتطبيقها في التعليم ولا سيما الجامعات.

قامت ماليزيا، لتقوية مفهوم اقتصاد المعرفة، باتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل التطوير، ومن مبادراتها إطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة.

ولتقوية مفهوم اقتصاد المعرفة قامت ماليزيا باتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل التطوير، ومن مبادراتها إطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة (Multimedia Super Corridor) وذلك لتضع نفسها في خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي. ولذا اهتمت بالتعليم العالي وتدريب القوى العاملة الماهرة والواسعة الاطلاع، وشجعت الدولة العمال بشكل عام على التعليم الجامعي الثلاثي (Tertiary University Education) والحصول على الأقل على التعليم التقني والمهني عبر معاهد البولوتكنيك (Polytechnics)، وغيرها من فرص التطوير كالبرامج التي تعطى في مجالات الهندسة والاقتصاد والتقنية ولمدة سنتين، ويحصل بعدها الدارس على شهادة تؤهله للعمل، وتعطي

(١٥) حول أوضاع التعليم العالي في الوطن العربي، انظر: محمد منير سعد الدين، «مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي والإسلامي: الواقع والمرتبج»، كلمة عبد العزيز التويجري، الأمين العام لاتحاد جامعات العالم الإسلامي، وعلي بن صالح الشايع، «البحث العلمي في الجامعات السعودية: الواقع والآفاق»، أوراق قدمت إلى: المؤتمر العالمي عن «التعليم العالي في العالم الإسلامي: تحديات وآفاق»، معهد وحدة الأمة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا - كوالالمبور، ٢٤ - ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨. وهناك أوراق كثيرة تناولت أوضاع التعليم العالي أشارت فيه إلى تردي الأوضاع في بعض الأقطار وتحسنها في أقطار أخرى في الوطن العربي.

فرصاً كبيرة للعاطلين عبر التدريب ودفع علاوة. وهذا نوع من أنواع تقوية رأس المال البشري لدعم تطوير اقتصاد المعرفة وتحويل الطلب من أجل المهارات والخبرات التقنية، وهذا ما قامت به الجودة في عملية التحسين والتطوير في المدارس والإدارة^(١٦).

ثالثاً: التنمية البشرية بماليزيا

١ - عند النظر في التنمية البشرية بماليزيا نجدها قد تخطت التخلف والانحدار الذي أصاب العالم الإسلامي، والعالم الثالث بخاصة، وانطلقت نحو فضاءات واسعة من التنمية في مجالات عدة بدءاً من الاقتصاد، ثم التعليم فاستخدام التقنية الحديثة والصحة والثقافة. وقبل الولوج إلى التنمية البشرية بماليزيا نتطرق إلى نبذة يسيرة تتناول ماليزيا من جوانب عدة؛ تقع ماليزيا في شرق آسيا، وشمال جزيرة بورنيو، ويجاورها من الغرب إندونيسيا، ومن الشمال تايلاند، ومن الجنوب سنغافورة، ومواردها الطبيعية هي: القصدير والأخشاب والنحاس والحديد والغاز الطبيعي، ومن ذلك أن ماليزيا كانت مستعمرة من البرتغال منذ عام ١٥١١، ثم خرج البرتغال منها، وحلّ محلهم الاستعمار البريطاني عام ١٧٩٤ في سنغافورة التي كانت جزءاً من ماليزيا، وبقي الإنكليز فيها حتى عام ١٩٤٢، حيث قدم اليابانيون واحتلوا ماليزيا حتى عام ١٩٤٥، وخرجوا منها عندما أحضرت بريطانيا طوائف الصينيين والهنود إلى ماليزيا وأعطتهم حق المواطنة مع الملايو حتى حصلت على الاستقلال الفعلي من بريطانيا بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٧. وبعد ذلك بدأت ماليزيا بالاعتماد على نفسها وإدارة البلاد ضمن نظام سياسي فدرالي، وأصبح المجتمع الماليزي متعدد الطوائف، يتكون من مجموعات عرقية، وهي طائفة الملايو، وطائفة الصينيين، وطائفة الهنود، ويمثل الملايو أكبر نسبة من السكان، أي حوالي ٥٥ بالمئة. وقد وضعت الحكومة قانون الشفافية في العلاقات بين الطوائف، وأعطت الحرية الدينية الكاملة للطوائف بحيث لا يعتدي أحد على مبادئ الطائفة، وفي الوقت نفسه شددت في وضع القوانين التي تحد من أي نزاع طائفي يمكن أن يحدث. وقد بلغ عدد سكان ماليزيا في العقد الأخير من الألفية الثانية تقريباً عام ٢٠٠٠، ٢٣,٢٧٤,٧٠٠ مليون نسمة، إذ إن دائرة الأحوال المدنية تحسب في نهاية كل عقد الموالي^(١٧)، ولذلك وضعت ماليزيا قانون العمل، وقسمت القوى العاملة إلى أصناف، فهناك الملايو الذين يعدون أهل البلد الأصليين ولهم الأولوية في الدوائر الحكومية والجيش والشرطة، ويمثلون حوالي ٩٠ بالمئة من

Tengku Mohammad Azzam Shariffudeen, «Information Technology and the Knowledge (١٦) Paradigm in Malaysia Development,» paper presented at: conference on «Globalism and the Muslim Ummah» International Islamic University Malaysia, 16-17 October 1996, pp. 1-18.

وقد أشار الكاتب إلى أفكار رؤية ٢٠٢٠، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، واستخدام التقنية الحديثة وتوجهات ماليزيا نحو تنمية الموارد البشرية على مستوى الجامعات والمؤسسات.

انظر أيضاً: Daniel E. Charette, «Malaysia in the Global Economy: Crisis Recovery and Road Ahead,» < http://dai.com/sites/default/files/pubs/other/Malaysia_in_the_Global_Economy.pdf > .

Saw Swee-Hoch and K. Kesavapany, eds., *Malaysia: Recent Trends and Challenges* (١٧) (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2006), p. 3.

عدد المنتسبين، وباقي النسبة للصينيين والهنود الماليزيين. أما الاقتصاد والتجارة والأعمال الحرة فيمكننا القول بأن النسبة العالية جداً من الصينيين مالوا إلى الأعمال الحرة والتجارة والصناعة، وأما الخدمات فالنسبة العالية بأيدي الهنود، ولذلك نرى أن القوى العاملة الحقيقية هي بأيدي الصينيين والهنود، وهي سياسة ذكية تقوم على توزيع الأدوار من أجل التطور والبناء، ومن هنا نجد أن ماليزيا قد تطورت بشكل سريع، وبدأت حركة العمران وبناء المصانع تنتشر بسرعة، بسبب سياسة الانفتاح والاستثمار، واشترطت الحكومة الماليزيا في أي مشروع تجاري أن تكون نسبة المشاركة من أهل البلد الأصليين ٣٠ بالمئة لضمان حقوقهم ولأرضائهم. وبهذا نجحت الحكومة الماليزية بقيادة مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا منذ بداية الثمانينيات في انتهاز سياسة الشفافية والاستقرار والتعايش السلمي بين الطوائف، واستغلال القوى العاملة في مجالها، وجلب الأيدي العاملة الأجنبية في تقديم الخدمات وفي أعمال البناء التي تقوم بها من أجل التطوير والإثراء على مستوى وطني ورفع مستوى السكان مادياً واقتصادياً ومعيشياً واجتماعياً، حتى بدأت تحقق بعض تطلعاتها لعام ٢٠٢٠ بأن تصبح دولة صناعية تنافس دول أوروبا واليابان في الاقتصاد والمعرفة والتقنية^(١٨). وتعد ماليزيا من الدول ذات الدخل المتوسط وأصبحت دولة ذات اقتصاد منتج للمواد الخام ومصدرة إلى العالم العربي والإسلامي بعد نمو صادراتها من الإلكترونيات، وأصبح نصيب القطاعات فيها بنسبة ١٢ بالمئة للزراعة، و٤٠ بالمئة للصناعة، و٤٨ بالمئة للخدمات العامة.

وتجاوزاً، يمكننا القول إن ماليزيا تعد نموذجاً اقتصادياً للدول الإسلامية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى التخطيط المستمر الذي قام به رئيس وزراء ماليزيا السابق د. مهاتير محمد ومجموعته الاقتصادية؛ إذ قامت حكومته بإجراء العديد من الإصلاحات في المناهج، مع العمل على زيادة استخدام تقنية التعليم، وذلك من أجل إحداث الجودة في العملية التعليمية، ومن هنا بدأت إرهابات التنمية البشرية بماليزيا بعد أن توجهت الدولة إلى خطوات فعلية في سياسة اقتصادية يتم فيها توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين على اختلاف طوائفهم، وقد بدأت هذه المعالجة عام ١٩٧٠ عبر انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لتمليكها للفقراء، وقامت الحكومة بتطبيق نظام مصرفي إسلامي أطلقت عليه النظام المزدوج، وكذلك تم خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجار. واستطاعت ماليزيا النهوض من كبوة التخلف والتبعية، واحتفظت بهامش كبير من الحرية الاقتصادية، وأصبحت تقوم بإنتاج السلع الصناعية بدلاً من السلع الأولية^(١٩)، واعتمدت على المواد الاستراتيجية، مثل: المطاط، وزيت النخيل، والتوابل، والكاكاو، وجوز الهند، وجذوع الأشجار، وسمح للشركات الدولية بالاستمرار بنشاطاتها مقابل دعم رأس المال الوطني. وتم وقف تصدير

Syed Arabi Idid, *Malaysia at 50: Achievements and Aspirations* (Singapore: Thomson (١٨) Learning; Malaysia: International Islamic University Malaysia, 2008), p. xviii.

(١٩) مازن الشاعر، «وقفة تأمل ومقارنة بين ماليزيا والعالم العربي»، ٦/٨/٢٠٠٧. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/08/06/98992.html> .

تلك السلع في شكلها الخام عبر فرض ضرائب على تصديرها وتصنيعها، ثم اعتمدت عليها في إقامة مشروعات مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

٢ - تمويل البحوث بماليزيا وأثرها في التنمية البشرية، وتكملة ومواصلة للجهود الماليزية في التنمية البشرية أشار عبد الله أحمد بدوي إلى أن ماليزيا تتميز بالتقنية والعلوم^(٢٠)، وسوف تحقق الهدف من ذلك عبر الوصول إلى النجاح في زمن العولمة، وتحقيق تطلعاتها لعام ٢٠٢٠. فقد قامت ماليزيا بتحقيق حلمها عن طريق جعلها دولة تقع في نطاق الدول التي تتعامل مع الوسائط المتعددة (المتيميديا)، وتقنية المعلومات. وعند النظر إلى خطط ماليزيا عبر العقود السابقة والعالية نجد أن الحكومة الماليزية قد أولت اهتماماً واسعاً بالعلوم والتقنية حيث قدمت تمويلات كبيرة وتحفيزاً عالياً للبحوث والمستجدات العلمية، وقامت بعرضها من أجل التحسين والتشجيع على الاكتشاف والابتكار العلمي والاختراع في علوم التقنية؛ ولهذا أعطت صلاحيات واسعة لوزارة العلوم والتقنية والمخترعات، وميزانية عالية لتؤكد بذلك التعاون في إجراء البحوث ومستجداتها، والتفاؤل بالاستفادة من مصادر هذه البحوث ونتائجها^(٢١).

ويلحظ في الخطة الثامنة التي أقرتها وأعدتها الحكومة الماليزية زمن قيادة مهاتير محمد وعبد الله أحمد بدوي للبلاد في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، إلى الخطة التاسعة في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، حيث نجد فيها تطوراً في مقدار الدعم المالي أو التمويل للبحوث، فقد أقرت الحكومة دعماً مالياً لمشاريع التصدير والبرامج المختلفة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة بشكل سلس وهادئ.

وفي زمن العولمة هذه ثمة حاجة ملحة إلى تقوية البحث العلمي وتطوراتها لما له من أهمية قصوى في تطوير ماليزيا، وجعلها في أعلى المواقع من أجل المنافسة مع الدول الأخرى على مستوى عالمي، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الاكتشافات الجديدة وبيان التطورات والمستجدات العلمية، والإبداع والابتكار في مجال البحوث، والإنتاج وتقديم الخدمات والتسهيلات والاهتمام بالتقنية المعاصرة بكل تطوراتها، ومن ثم فإن الجودة والقدرة الكامنة في هذه التقنية سوف تصنع شيئاً حقيقياً لماليزيا، وسوف يكون لانتشارها تقدير واسع من مواطني ماليزيا على اختلاف طوائفهم واختلافهم.

وكان للدعم المالي الذي قامت به ماليزيا وجوه عدة، قامت به وزارة التقنية والعلوم والمخترعات، حيث كان لها الأثر الكبير في التنمية البشرية بماليزيا، ويظهر هذا الأثر في كميات الدعم المالي الذي قدمته للمشاريع والبحوث في ضوء التطورات والمستجدات العلمية والبحوث.

(٢٠) انظر: إسماعيل نور، عبد الله أحمد بدوي منطلقات تحمل المسؤولية، ترجمة توفيق إسماعيل [وآخرون]؛ مراجعة الترجمة عاصم شحادة علي (ماليزيا: بلانوك (ام) (اس. دي. ان) المحدودة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٣.

(٢١) ثمة دراسات تذكر لنا أسماء الشركات التي تدعم البحوث في مجالات الإدارة والاستثمار، وبلغ عددها ١٦ شركة. انظر تفاصيل ذلك، في: Jeffry Gan, *The Untold Million-dollar Secrets of Unit Trust Investment* (New York: Leeds Publication, 2007), p. 45.

فيما يأتي نذكر بعض عمليات الدعم للتمويل الواسع للمشاريع والبحوث كما ذكرته إحدى الباحثات الماليزيات، حيث استفدنا كثيراً من المعلومات القيمة التي أشارت إليها في تمويل البحوث بالرينجيت الماليزي الذي يمكن تحديد قيمته آنذاك في أن كل دولار أمريكي قيمته تساوي (3.60-3.67 RM) رينجت ماليزي (Ringgit Malaysia)، ولا سيما في مجال التقنية، ومن ذلك^(٢٢):

جدول التمويل للبحوث

المشروع/الدعم	بالرينجيت الماليزي (ONE USA) (DOLLAR = RM 3.60-3.67)
١. بحوث مكثفة في المجالات ذات الأولوية IRPA	RM 833 مليون
٢. الصناعة ومشروعات الدعم IGS	RM 230 مليون
٣. الوسائط المتعددة ومشروعاتها الضخمة MGS	RM 100 مليون
٤. مشاريع بحثية في الإدارة التطبيقية DAGS	RM 90 مليون
المجموع العام	RM 1,253 مليون

في الجدول أعلاه نجد أن الميزانية التي أعدت من قبل الحكومة الماليزية في الخطة الثامنة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ تختلف كثيراً عن الخطة التي سبقتها للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، إذ ثمة زيادة في الدعم للخطة الثامنة مقدارها ٣٨,٧٦ بالمئة بمقدار ٩٠٣ ملايين رينجت، وهذه الأموال قدمت لدعم مشاريع ذات فائدة عظيمة، لها تأثير واسع وكبير في التنمية البشرية بماليزيا خلال هذه الأعوام^(٢٣).

٣ - الخطة التاسعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

قامت الحكومة الماليزية بتقديم الدعم المالي بمئات الملايين للمشاريع المختلفة من أجل عرض البحوث ومستجداتها في تقنية المعلومات والاتصال لتحسين الإنتاج عبر مدة هذه الخطة في المعاهد والجامعات ومراكز البحوث، فمثلاً قدمت الحكومة دعماً كبيراً في مشروعات البحث العلمي المتعلقة في تقنية المعلومات والاتصال، وتمت الموافقة على هذه المشاريع خلال هذه المدة، وقد كان ثمة مشاريع لقيت تمويلاً واسعاً للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠، إذ يمكن أن نلاحظ حصص التمويل ونسبتها كما يأتي^(٢٤):

Halimah Bt Abed Rani, «The Relationship of ICT Funding on Scholarly Publishing: A Bibliometric Study», (Master Thesis, Kulliyah of Information and Communication Technology, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, 2008), p. 2, and *Malaysia Technology, Research and Development: Knowledge and Facilities Directory 2004/2005*, p. 12.

Halimah, Ibid., p. 2, and «Ninth Malaysian Plan 2006-2010», p. 154, < http://www.parlimen.gov.my/news/eng-ucapan_rmk9.pdf > .

Bt Abed Ran, Ibid., p. 3.

(٢٤)

تمويل/مشروع/بحث	بالرينجت الماليزي
بحوث مكثفة في المجالات ذات الأولوية IRPA: عدد المشاريع: ١٩٢ مشروعاً تتضمن شاشات للحاسوب - الاتصال اللاسلكي - أجهزة تركيب - أجهزة للقمر الصناعي - الزراعة - التربية والتعليم	٤٦ مليوناً
مشروعات في التصناعة وتطويرها IGS عدد المشاريع: ٢٧ مشروعاً في تقنية المعلومات والاتصال	٢٨ مليوناً
مشروعات عامة: - ٣٤ مشروعاً - تتضمن أمن المعلومات، أدوات إلكترونية للحاسوب	

وهناك حصص أخرى لمشاريع عدة في تقنية المعلومات والاتصال لها علاقة وثيقة بخطط الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠، حيث بلغت قيمة الحصص حوالي مليار رينجت ماليزي. وعند النظر والمقارنة في حصص تقنية المعلومات ومشاريع البحث فيها وتنميتها، نلاحظ أن قيمة تمويل حصص خطة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ تعادل ٣٠٠ ينجت ماليزي، بينما كانت قيمة تمويل حصص خطة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بزيادة وقدرها ٤٧٤ مليون رينجت ماليزي، طبقاً لما ذكرته الباحثة حليلة في مقابلة لها مع الأنسة خديجة بيبي مديرة شعبة استراتيجيات التخطيط في وزارة العلوم والتقنية والابتكار المسؤولة المباشرة لتحديد حصص وميزانية من الحكومة المركزية الماليزية.

وثمة صور أخرى لدعم البحوث عبر تمويل الإدارة الصناعية وما يتعلق بها، حيث تعتمد ماليزيا على هذا النوع من التمويل للحصول على إنتاج ينفع البلاد والعباد، وقد عرف هذا المفهوم بأنه تصور إداري للتأمين أو لعقود مستقبلية بهدف الاستثمار^(٢٥). في ضوء ذلك يمكننا تتبع المؤسسات التي تمول البحوث في مجال إدارة الخدمات، وهي: البنوك، وشركات التأمين، وسماسرة الأسهم، وشركات الائتمان، وشركات تمويل إدارة الشركات والبوتيك، وشركات التمويل الأجنبي للإدارة.

ومن ناحية أخرى تطورت مؤسسات تمويل الإدارة الصناعية بماليزيا مقارنة بالوحدات الأخرى في سوق العمل، حيث تم التحكم بهذه المؤسسات من قبل الشركات وشركات الائتمان والتمويل، وشركات الضمان الاجتماعي وغيرها. ومن التمويلات التي تدار من قبل الشركات التي تحمل رخصة في سوق رأس المال وخدماتها من عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ما يأتي: شركات الصداقات، الشركات التعاونية، الضمان الاجتماعي، مؤسسات الحكومة، شركات التأمين، وتمويلات الائتمان وغيرها، وقد بلغ مجموع التمويل في هذه الشركات على المستوى المحلي بماليزيا عام ٢٠٠٥: ٨٤,٩٩٠,١٥٦ مليون رينجت ماليزي، وفي عام ٢٠٠٦: ١٢٤,١٦٢,٦٥ مليون رينجت ماليزي، وهذه إشارة إلى مدى الدعم لمشروعات إدارة الصناعة بماليزيا، حيث

تظهر أهمية ذلك في نمو الاقتصاد الماليزي عبر عمليات الدعم للمساعدة على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يعين المواطن الماليزي على مواصلة العيش والحصول على دعم مالي طويل الأمد عبر نمو الاقتصاد، مع ملاحظة أن ثمة توجهاً لتمويل إسلامي لمشروعات تخص الصناعة بماليزيا^(٢٦).

في ضوء ما ذكرناه عن الدعم الحكومي للمشاريع والتنمية البشرية نجد أن ماليزيا أصبحت في تعداد الدول التي تنافس على مستوى عالمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإداري، مما جعل كثيراً من المستثمرين يعبرون عن مدى إعجابهم بماليزيا وبسياستها الاقتصادية وتوجهاتها الإسلامية في بناء اقتصاد قوي، فمثلاً ذكر أحد أعضاء البعثة المصرية للاستثمار أن ماليزيا استغلت الجانب الديني في استحداث مواصفة جديدة تسمى «حلال» يتم طبعها على منتجاتهم، ومنها سلع وملابس ومشروبات وأدوات التجميل، وتوسعوا في أدوات التمويل الإسلامي، وأصبحوا يمثلون مركزاً إسلامياً دولياً كبيراً، ووجدوا أن كل شيء في ماليزيا مبرمج ومخطط له بشكل محدد^(٢٧).

ولهذا نجد عناوين مثيرة في الصحف العربية تعبر عن مدى الإعجاب بسياسة ماليزيا الاقتصادية واهتمامها بالتعليم وتمويل البحوث المتعلقة بالتقنية والصناعة والعلوم الإنسانية بما يخدم بناء المواطن الصالح لوطنه، ومن ذلك مقال بعنوان: «التنمية في ماليزيا.. إنجازات حيرت الغرب»، حيث أشار المقال إلى تشبيه ماليزيا بتجربة اليابان، وكيف أصبحت تجارة ماليزيا تساوي عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٦٨٥ مليار رينجت ماليزي قياساً إلى عام ١٩٧٥ حيث بلغت التجارة ٤,٥ مليون رينجت فقط، وكذلك أشار إلى رفع ماليزيا شعار: «الجودة والتصدير قاطرة التنمية الاقتصادية»، مما كان له أثر بليغ في التنمية البشرية من حيث جعلت نصيب الفرد الماليزي من صادراتها ٤٨٠٠ دولار أمريكي، وتحولت إلى إنتاج السلع الصناعية، وأوقفت تصديرها عبر فرض الضرائب عليها حين تصديرها، واعتمدت إقامة مشاريع مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية من الدول الصناعية، وأحلت سياسة تكثيف الاستثمارات الوطنية في الصناعات ذات المزايا التفضيلية. وأشار المقال إلى عناصر كثيرة تتعلق بماليزيا من حيث الاستثمار، والشراكة الجمركية مع دول آسيا وأوروبا والباسيفيكي، واعتماد هيئة المقاييس المعيارية شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص بهدف الإطلاع على نظم المقاييس المعيارية في أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، وتتولى الشركة منح الشركات شهادات الجودة والإشراف على شركات مراقبة الجودة، ووضعت مواصفات قياسية للسلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية^(٢٨) □

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢ و ٧. انظر إدارة التمويل من وجهة نظر إسلامية، في: Securities Commission

Malaysia, «Introduction to Islamic Capital Market», (Malaysian Dolphin Press, 2009), p. 70.

(٢٧) «ماليزيا بين المعجزة الاقتصادية والمعارضة الداخلية»، منتديات المجموعة المصرية، الخدمات المالية،

< <http://new.esgmarket.com/showthread.php?t=43591> > .

(٢٨) «التنمية في ماليزيا.. إنجازات حيرت الغرب»، منتدى طريق الإيمان للدعوة إلى الإسلام، ٢٦/٤/

< <http://www.imanway.com/vb/archive/index.php/t-14159.html> > .